العمل النقابي في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين 1919- 1939م محطات ومواقف

الأستاذ/ عبد العزيز راجعي
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

الملخـص :

عرفت الطبقة العاملة الجزائرية أوضاعا صعبة وقاسية في الفترة ما بين 1919م و 1939م في شتى المجالات، السياسية والإقتصادية والاجتماعية، نتيجة الحرب العالمية الأولى التي قدم فيها الجزائريون الكثير من الجنود واليد العاملة إلى جانب الحلفاء، وكان أغلب ضحاياها عمالا.

لقد ازدادت الوضعية سوء بعدما مست الأزمة الإقتصادية لعام 1929م فرنسا ومستعمراتها، ولا سيما منها الجزائر، حيث تأثرت الطبقة العاملة الجزائرية بغلاء المعيشة وتفشي البطالة والفقر، الأمراض، الأوبئة، الهجرة، الاستغلال، وسياسة التهميش والإقصاء من طرف الإدارة الاستعمارية.

وأمام هذه الوضعية المزرية لم يبقى للطبقة العاملة أي سلاح بحوزتها غير تبني النضال النقابي والقيام بحركة مطلبية ممثلة في الإضرابات، الاحتجاجات، المظاهرات..إلخ، من أجل تحقيق أو إفتكاك بعض المطالب السياسية والإجتماعية والإقتصادية، غير أن ظروف عدة متكاملة فيما بينها حالت دون تحقيق ذلك إلى غاية وصول الجبهة الشعبية لسدة الحكم في فرنسا عام 1936م، حيث أخذت الأوضاع النقابية منحى آخر غير الذي كان وتطورت بشكل ملفت للإنتباه.

و من هذا المنطلق وفي إطار تاريخ النضال العمالي الممتد بين سنتي 1919م و 1939م، نحاول الوقوف على النشاط النقابي للعمال الجزائريين قبل وبعد مجيء الجبهة الشعبية الفرنسية للحكم، ذلك أن هذه الفترة المعنية بالدراسة عرفت نشاطا نقابيا مكثفا ومتنوعا للطبقة العاملة الجزائرية.

مقدمـــة :

لقد برزت الحركة العمالية إلى الوجود في الجزائر، كإحدى الإتجاهات الإجتماعية في النضال الوطني ضد الإستدمار الفرنسي وسياسته الموجهة والمقننة تجاه الشعب الجزائري، لما لاقته من معاناة قاسية كالتمييز الإجتماعي والتميز في الأجور و المنح والعطل، وغيرها من الإمتيازات الأخرى المتعلقة بعالم الشغل، التي كانت سببا في تشديد النضال النقابي لأجل إفتكاك بعض حقوقها الخاصة والعامة لاسيما في الفترة الممتدة بين

سنوات 1919و 1939م، نضال تجلى في الحركة المطلبية من خلال الإضرابات، الإحتجاجات، المظاهرات...إلخ. لكن إنتزاع بعض هذه الحقوق لم يكن في مستوى طموحات الطبقة العاملة إلا بعد مجيء الجبهة الشعبية الفرنسية وتوليها مقاليد الحكم سنوات 1936- 1939م، فقد تغير الوضع النقابي في الجزائر آخذا شكلا آخر غير الذي كان عليه قبل عام 1936م. ومن هذا المنطلق وفي إطار تاريخ النضال العمالي في هذه الفترة الزمنية، نرى وجوب طرح التساؤل التالي:

- فيم يتمثل النشاط النقابي للعمال الجزائريين قبل حكم الجبهة الشعبية؟
- و هل إستطاع العمال الجزائريون تحقيق أهدافهم؟
- كيف كان موقف الجبهة الشعبية من نشاط الحركة العمالية الجزائرية خلال سنوات حكمها؟
- وأين تكمن التحولات النقابية في الجزائر خلال حكم الجبهة الشعبية سنوات 1936- 1939م؟

قبل الإجابة على هذه الأسئلة نرى ضرورة تقديم تعريف للحركة العمالية والنقابية حتى نكون أكثر فهما واستيعابا للموضوع.

I. مفهوم الحركة العمالية و النقابة :

1. **مفهوم الحركة العمالية:** تعد الحركات العمالية أحد أشكال الحركات الإجتماعية[1]، وحسب الدكتور سعد توفيق عزيز البزاز فإن الحركة العمالية هي حركة العمال المنظمة إلى الاتحادات العمالية والنقابات بمعناها الواسع والوظيفي والتركيب المؤسسي في المجتمع القائم على التعاون المشترك في سبيل مصلحة أعضاء هذه الحركة، وتنصب فعاليات حركة العمل في ثلاث جبهات:الجبهة السياسية، الجبهة الصناعية والجبهة التعاونية، أما الجبهة السياسية فتكون جزءًا من حزب سياسي كوسيلة للوصول إلى الأهداف الإقتصادية، أما الجبهة الصناعية التي غايتها مغانم إقتصادية فتأتي من حركة العمل،لأن حركة العمال أنفسهم أجراء يستخدمون في المنشآت الصناعية، أما الجبهة التعاونية فهي إنتاجية وإستهلاكية ناجمة عن تخطيط لحماية العامل المستهلك من إحتكار السوق وأسعار السلع العالمية[2].

---

1 - **الحركات الإجتماعية:** أجمع معظم الكتاب الذين ساهموا في تعريف الحركات الإجتماعية على وجود عناصر أساسية لابد من توفرها في الحركة الإجتماعية حتى تأخذ هذا المسمى وهذه العناصر هي: جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة. وبهذا تعريف الحركات الإجتماعية بأنها تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر إقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة. أنظر: تشارلز تلي: **الحركات الإجتماعية 1768-2004**، ط01، تر: ربيع وهبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة- مصر، 2005، ص13.

2 - سعد توفيق عزيز البزاز: **تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830- 1962**، مج 15، ع 05، مجلة التربية والعلم، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص 155.

2. **مفهوم الحركة النقابية:** النقابة لغة هي: "كلمة باللغة العربية تعادل كلمة syndicat باللغة الفرنسية، و هي مشتقة من كلمة النقيب التي تعني كبير القوم كما تعني العميد"[1].

يشير المعنى الإشتقاقي هنا، أن النقيب شخص معنوي منتخب من أجل الاهتمام بشؤون ومصالح فئة أو جماعة من الأشخاص والدفاع عنها ورعايتها، وعليه تعني النقابة لغويا " رهطا ممثلا من أجل الدفاع عن مصالح مشتركة أو منظمة أو رابطة مؤسسة لرعاية شؤون ومصالح مشتركة لفئة من الناس والدفاع عنها"[2].

أما النقابة إصطلاحا فيعتبر مصطلح النقابة العالية (الحركة النقابية) من المصطلحات حديثة النشأة نسبيا، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي كانت المصطلحات المستخدمة في الغالب، هي:إتحادات الصناع بالمياومة[3]، أي أندية الحرفة، جمعيات الحرفة، جمعيات الصداقة، أندية المرضى. وهذه التنظيمات لم تكن نقابات عمالية، من كل الوجوه، كما هو معروف في الوقت الحاضر، ولكنها كانت هكذا في مرحلة جنينية.

وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر ميلادي كان المصطلح الأنجليزي (Union) يعني إتحادات الطبقة العاملة (Orking classe) أو إتحادات العمال من الحرف (Trades) متباينة، ومن ثم نشأ المصطلح (Trade Union). وخلال الربع الأخير من القرن القرن التاسع عشر ميلادي أصبح المصطلح (Trade union) هو المصطلح المعترف به. وكان المقصود به، في ذلك الحين، رابطة (Association) تضم العمال الذين يعملون في حرفة واحدة، بيد أن العمال، في ذلك الوقت، قد شرعوا في تكوين تنظيمات مشتركة تقوم على أساس طبقي (Classe) وصناعي (Industriel).

ومنذ ذلك الوقت، فإن التنظيمات التي سبق تكوينها من أجل العمال الذين يعملون في حرفة قد أخذت تعمل على توسيع قاعدتها[4].

ولهذا نجد العديد من المحاولات من طرف الكتاب والمفكرين والممارسين المختصين لإحتواء وتحديد مفهوم النقابة وذلك في إطار علمي وعملي، غير أن هذا المفهوم نجده متقارب من حيث الموضوع بالنسبة لعلوم السياسة والتاريخ.

---

1 - علي بن داهة وآخرون: **القاموس الجديد للطلاب**، مادة النقيب، تونس، الجزائر، 1979، ص1247.

2 - المرجع نفسه: ص1248.

3 - **الصناع بالمياومة:** عامل أو الصانع يشتغل ويتقاضى أجرته باليوم.

4 - علي محمود إسلام الفار: **علم الإجتماع الصناعي**، ط2، دار المعارف، منطقة الإسكندرية- مصر، 1984م، ص ص325- 326.

فقد عرفت بأنها جمعية تتشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط العمل، ولرعاية مصالح أعضائها الإقتصادية والإجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية اللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات[1].

وهي كذلك جماعة من العمال تضم مهنة[2] أو أكثر أنشئت أساسا من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الإقتصادية التي ترتبط بأعمالهم اليومية[3].

أيضا هي جمعيات تدافع عن المصالح الإقتصادية المرتبطة بمهنة، وتعتبر كقوة ضغط على رب العمل أو سلطة الحكومات[4]. أما من زاوية علم الإجتماع السياسي، فهي تعتبر من الجماعات الضاغطة من حيث العدد والقوة والتأثير، وتشمل جميع ميادين العمل الصناعي والتجاري والزراعي والمهن الحرة وينصب دورها مبدئيا على تأمين المصالح الإقتصادية والإجتماعية لأعضائها ولها تأثير في عملية إتخاذ قرارات الدولة[5]. كما أنها تنظيم مهني مطلبي، يستعمل شتى وسائل التفاوض لتحقيق أهدافه، ويستعمل شتى وسائل الضغط.

أما النقابة من جهة علم الإقتصاد، فيعتبروها الإقتصاديون كعون أو عميل إقتصادي كباقي الأنساق الناشطة. وعليه تنحصر أسئلتهم المهمة بشكل مباشر حول النقابة فيما يخص طبيعة أهدافها، الوسائل التي تستعملها، النتائج التي توصلت إليها. وفي هذا السياق نجد اختلاف كبير بين دانلوب Dunlop J.T (1944م)، وروس A.M.Ross ، حيث يرى دانلوب ذو النظرة الإقتصادية:« أن النقابة عون إقتصادي كغيرها من التنظيمات الإقتصادية، ومن أن النقابة تعمل على إلحام بأقصى أحد ممكن الأجراء، التي هي نتاج الأجر الفردي على عدد مناصب الشغل الموجودة والمتوفرة ». في حين أن روس عرفها على أساس أنها:« تنظيم سياسي ينشط في وسط إقتصادي »[6].

---

1 - عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج06، ط01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، 1990، ص604.

2 - **المهنة:** كان المتعارف عليه في القرن 18م أن أي مهنة تعبر عن إجتماع عدد من الأفراد يزاولون مهنة واحدة، وهذه المهنة الواحدة يتحتم أن تتشكل من رؤساء أعمال ومن عمال وصبيان، ثم يتحتم على هؤلاء أن يتعاهدون فيما بينهم « بالقسم » على أن يتبعوا النظم المعمول بها، وعلى أن يحترموا سلطة رؤسائهم وأن يساعدوهم على تأدية وظيفتهم في الإشراف على تنفيذ التعليمات والنظم. وقد إعتبر هؤلاء الرؤساء كمستشارين أو كحلفين. وكانوا يختارون من بين رؤساء العمل والتي كانت كل مهنتهم أن يشرفوا على تطبيق دستور كل مهنة. أنظر: فرانسوا باريه: **تاريخ العمل**، تر: غنيم عبدون، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، (د.س)، ص20.

3 - ج.د.هـ.كول: **الحركة النقابية**، تر: سيد حسن محمود، مر: محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة والنشر، مجموعة إخترنا لك، ع 143، القاهرة- مصر، ص03.

4 - الزبير بولعناصر: **الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 1990- 2010**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010- 2011، ص18.

5 - محمد السويدي: **علم الإجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص120.

6 - Patrice LAROCHE, L'influence Des Relations Sociales Sur La Performance Des Entreprises : Une analyse des conséquences économiques du fait syndical en France, Rapport final du GREGOR, IAE de

وفيما يخص علم الإجتماع، فيرى دوركايم:« أن النقابة بنيت كوحدة وظيفية للإندماج الإجتماعي الوطني والتي تلعب دور جسم وسيط بين الدولة والفرد، وأن هذا الجسم الوسيط لابد أن يتحمل وظيفة تسيير لكل ماهو إجتماعي». كما أن علم الإجتماع العلاقات الصناعية Dunlop يتصور بصفة كبيرة أن النقابة:« هي وسيلة وأداة للتكنولوجيا الإجتماعية لمراقبة قوة العمل والإندماج في مكانيزم لضبط وتنظيم العمل ».

إذن تعتبر النقابة عاملا للإندماج الإجتماعي للأجراء، وبهذا فهي أداة للحوار و المنتج، للتوافق الإجتماعي، وبالتالي فدورها مزدوج، بحيث تعتبر عامل للإندماج للإجراء الإجتماعي والإقتصادي داخل المؤسسة من خلال عملية التسيير، وكذلك كونها حركة إجتماعية تلعب دورا معارضا تعبيرا منها – النقابة- عن حرمان الأجراء والعمال[1].

و من جهة التيار الإشتراكي فالنقابة تعد شكلا من أشكال النضال ضد الإستغلال الرأسمالي[2]. حيث يرى "كارل ماركس" أن مهمة النقابات أعمق من أن تحارب نتائج الرأسمالية. أما " لينين" فيرى أن المهمة التي تضطلع بها النقابات تتمثل أساسا في الحياة الإقتصادية، وتدعيم برامج التنمية[3] .

وعند الليبراليين فإنها تنظيم مهني مطلبي يبتعد عن السياسة، يستعمل وسيلة التفاوض لتحقيق أهدافه، ويستعمل مختلف الوسائل الضغط. ونلاحظ هنا ان كلا التيارين الليبرالي والإشتراكي يتفقان على أن النقابة هي إفراز لطبيعة النظام الرأسمالي، أو هي رد فعل تجاه التحولات التي جاء بها التصنيع كنموذج له دوره في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمجتمع الحديث.

وفي السياق نفسه يذهب جورج سول، إلى أن مستقبل الإشتراكية كله يكمن في النقابات العالية. أما رزوا لوكسمبورج فتعتبر النظرية الإشتراكية بمثابة روح العمل النقابي.

Paris, Université Paris 1 Sorbonne - Décembre 2006, p09. Aussi : Patrice LAROCHE, Syndicalisation Et Performances Des Entreprises : Une Synthèse De La Litterature Economique Recente, Université Nancy 2, Cahier de Recherche n°2006-06, p04. -

1 - زيبري حسين: **النقابات المستقلة- قراءة في النشاط النقابي للنخب (ة) النقابية في الجزائر**، ملخص رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، إ: د. خليفة بوزبرة، جامعة الجزائر02، السنة الجامعية: 2011- 2012، ص53.

2 - محمود أيت مدور: **الحركة العمالية في الجزائر من بداياتها الأولى إلى غاية 1954 – بين النضال النقابي والكفاح التحريري**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2013- 2014، ص09.

3 - بهية أقنون: **تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2003- 2004، ص09.

يتضح من خلال هذين التعريفين أن النقابة هي كرد فعل ضد البورجوازية والإستغلال الفاحش للطبقات الكادحة التي تظهر كقوة تنظيمية[1].

وعموم القول أنه لن يفكر أي إنسان بأن ما تقوم به هذه النقابات من أعمال يدخل في إطار العمل النقابي إلا إذا كان الغرض الأساسي من وجودها هو الدفاع عن المصالح الإقتصادية للأعضاء[2]. إذا فمرد ظهور هذه النقابات راجع إلى تصور طبيعي لدى الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهنية، فتكون هذه الظروف المختلفة دافعة لهم للإتحاد فيما بينهم لأجل التشاور والتعاون في الدفاع عن مصالحهم المشتركة، فيكون الإتحاد بمثابة علاجا للضعف الذي يعاني منه كل فرد منهم على حدى. وهو حال نشاط العمال والنقابيون الجزائريون خلال الفترة المدروسة. لكن كيف كانت بداية العمل النقابي في الجزائر ؟

II. بداية العمل النقابي في الجزائر:

لقد تأخرت نشأة النقابات العمالية في الجزائر، إذا ما قورنت بمثيلاتها في أوربا الغربية، حيث ظهرت أولى النقابات العمالية ببريطانيا سنة 1720م[3]. ولعل هذا التأخر في الجزائر المستعمرة وإلى غاية الحرب العالمية الأولى راجع إلى كون الجزائر مستعمرة فرنسية، إنحصر دورها في تصدير المنتوجات الزراعية والمنجمية للدولة المستعمرة المتربول[4]، مما أدى إلى إنعدام قاعدة صناعية حقيقية تعمل على بروز حركة عمالية نقابية، وبالتالي ضعف الصناعة[5]. الأمر الثاني منع الجزائريين من تشكيل تنظيم نقابي خاص بهم، وذلك تطبيقا لقانون الأنديجينا الذي صدر سنة 1881م، والقاضي بمنع الأهالي من ممارسة أي نشاط نقابي.

بينما تعود الجذور الأولى للحركة النقابية في الجزائر إلى سنة 1880م، تاريخ ظهور نقابة المطابع من طرف الفرنسيين، لأن قانون 1884م يمنع الجزائريين من ممارسة أي نشاط نقابي[6].

وحسب روني غاليسو أن بداية الحركة النقابية في الجزائر كانت بظهور أول نقابة في قسنطينة سنة 1880م، والتي تبعتها نقابة عمال الحجر. وفيما يخص تعداد هذه النقابات وإنتشارها سنة 1894م، فقد

---

1 - غازي ناصف مكي: **(الحرية النقابية)**، مجلة المرشد، ع13، المعهد الوطني للتكوين النقابي، الجزائر، مارس 1991، ص13.

2 - ج.د.هـ.كول: الحركة النقابية، المرجع السابق نفسه، ص03.

3 - جورج لوفران: **الحركة النقابية في العالم**، تر: إلياس مرقي، منشورات عويدات، بيروت- لبنان، 1982، ص09.

4 - عبد القادر جغلول: **تاريخ الجزائر والمغرب العربي**، تر: فضيلة الحكيم وفيصل عباس، مج01، ذاكرة الناس، منشورات وزراة المجاهدين، الجزائر، 2013، ص306.

5 - Noura BENALLEGUE CHAOUIA, l'Algérie, mouvement ouvrier et question national 1919-1954,O.P.U, Alger, 2005, p03.

6 - محمود آيت مدور: **الحركة النقابية المغاربية بين 1945- 1962 – الجزائر وتونس نموذجا**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص13.

بلغ عددها في الجزائر 51 نقابة في الجزائر العاصمة، و 15 في قسنطينة، و7 في وهران، وبحلول سنة 1914م بلغ عددها 81 نقابة تضم حوالي 9500 منخرط[1].

ظلت مشاركة الجزائريين في النقابة متواضعة للغاية لضعف الصناعة، وسيطرة الأوربيين على العمل في مختلف المهن، بينما مجموع القوى العاملة الجزائرية كانت متمركزة في الريف بشكل رئيسي[2]. كما تسببت الحرب الكونية الأولى وضرورة بناء الإقتصاد الفرنسي في هجرة الجزائريين نحو فرنسا، حيث إرتفع عدد المهاجرين من 5000 مهاجر سنة 1912م إلى 92000 مهاجر سنة 1923م، وبالتالي شكلت فرنسا النواة الأولى للمناضلين النقابيين الجزائريين لإعتبارات عدة أهمها؛ العوائق والصعوبات التي أوجدتها القوانين الإستثنائية الصادرة في الجزائر لا تطبق على العمال الجزائريين في فرنسا. ولا وجود لإصطدام في التوجهات بين العمال في فرنسا، بل كان هناك تضامنا طبقي بين العمال الجزائريين والفرنسيين عكس التباعد الموجود في الجزائر بين الفئتين في إطار الوضع الإستعماري.

لم تكن التوجهات الإجتماعية وحدها الموحدة لحركة العمال الجزائريين بفرنسا، بل إرتبط نضالها أيضا بالتوجه السياسي من أجل الإستقلال الوطني، ففي سنة 1926م نشأ في باريس نجم شمال إفريقيا الذي جمع العمال الجزائريين[3].

وبهذا يبدأ تشكل النقابة في الجزائر في ظل الوضع الإستعماري، وذلك من خلال التنظيمات النقابية، وسينتج عن إرتباط النقابة الجزائرية بالحركة العالية الفرنسية توترا مستمرا عند النقابيين الجزائريين وهم في الغالب مناضلون وطنيون[4]، يسعون إلى تحقيق المساواة مع العمال الفرنسيين والأجانب، فيما تعلق بعالم الشغل[5]. كما كانت هناك أزمات سياسية وأخرى إقتصادية ساهمت بشكل أو بآخر في تبلور فكرة النضال العمالي والنقابي لاسيما منها الأزمة الإقتصادية العالمية في عام 1929م.

III. الحالة الإقتصادية والإجتماعية 1920- 1936م:

لقد زادت نتائج الحرب العالمية الأولى بالإضافة إلى 90 عاما من الإحتلال من أوضاع الجزائريين قسوة، خاصة الطبقة الكادحة، والمحاصيل السيئة التي توالت عبر سنوات 1918م، و 1920م. إضافة إلى

1 - René, GALLISSOT : le Maghreb de traverse, éd. Bouchene, 2000, p87.

2 - إدريس بولكعيبات: **الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الإرتباط بالمشروع السياسي**، مجلة العلوم السياسية، ع 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007، ص150.

3 - عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص307.

4 - المرجع نفسه، ص308.

5 - إيمان النفس: **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الإجتماعية في الجزائر- دراسة مرحلة التعددية النقابية**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2014، ص52.

إلى مشكل نمو السكان في الأرياف والتصحر.

ضربت أزمة الرأسمالية الإقتصادية التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929م كل من فرنسا والجزائر بشدة، فتزعزعت بنية المستعمر وإنخفضت صادرات الجزائر إلى 477333.000 فرنك خاصة في قطاع الزراعة الجزائرية. وسجلت كذلك نقص في الحركة التجارية للسكك الحديدية، وهو ما أدى إلى رفع الضرائب والرسوم على بعض المواد الغذائية كالسكر والشاي والتبغ فانخفضت قيمة الفرنك. كما إنخفض إنتاج الخمور من 05 مليون هكل في سنة 1921م إلى 22042762 هكل في عام 1934م، فقررت فرنسا وضع سقف للصادرات الجزائرية من الخمور.

كما مست كذلك الأزمة زراعة الحمضيات القادمة من دول المتوسط والتي بتوقفها تتوقف الصناعات الفرنسية التي تمتص البطالة، فأشتد بذلك التعارض بين الإحتلال وبعض الأوساط الرأسمالية الفرنسية.

ونتيجة لهذا نزح معظم الفلاحين المفلسين إلى المدن فارتفعت نسبة السكان فيها، و إنخفضت هجرة الجزائريين نحو فرنسا بسبب إنتشار البطالة فيها، فعاد المهاجرون الجزائريون وتضخم بذلك عددهم في الجزائر.

أما عن الأجور فقد إنخفضت حيث أصبح عامل المنجم يتقاضى 06 فرنك مقابل 10 ساعات عمل. بينما يتقاضى عمال الموانئ 12 فرنك، وفرنك واحد لقاء ساعة عمل لدى عمال البناء، يضاف إلى هذا إرتفاع أسعار المواد الغذائية[1].

عرف التجار والحرفيون كذلك تقهقرا كبيرا إثر التنافس الذي عرضته السلع المصنعة الآتية من الخارج، وتوقفت أشغالهم بسبب غياب الزبائن وصاروا يتجولون في الشوارع مثلهم مثل العاطلين. وفيما يتعلق بالشركات فقد إزدادت فضاعة الأزمة هناك، حيث وصل أجر العامل إلى 05 فرنك لليوم سواء كان دائما أو مؤقتا أو موسميا، ولقد كتب عن ذلك في جريدة صوت الأهالي بقسنطينة في عددها 25 جانفي 1934م: « إنه جيش معتبر من 04 ملايين جائع يجوبون البلاد، أجسامهم تتنة يمشون حفاة في الوحال والثلوج وينامون على الأرض يلقون بالجثث على الطرقات ويتركون ورائهم أوبئة مريعة »[2]. ورغم كل هذا صمد العمال الجزائريون وكان صمودهم حضاري بتبنيهم النشاط والعمل النقابي كوسيلة للتغلب على الواقع المعاش تحت ظل المؤسسات النقابية الفرنسية.

1 - Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, revue politique idéologique et culturelle du parti de l'avant-garde socialiste, révolution socialiste n° 07, Alger, 1972, pp8-9.

2 - Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, op.cit, p09.

IV. التنظيمات النقابية الفاعلة في الجزائر 1919- 1936م :

لقد تميزت هذه الفترة الزمنية بإرتباط الحركة النقابية الجزائرية بالحركة النقابية الفرنسية، ذلك أن كل النقابات الناشطة بالجزائر كانت إمتدادا لنظيرتها بفرنسا، وعليه تمحور العمل النقابي في ثلاثة مركزيات نقابية وهي:

- الكونفودرالية العامة للشغل(CGT)[1] التي تبنت التوجه الإصلاحي والإجتماعي والدعوة إلى الإبتعاد عن النشاط السياسي.

- الكونفدرالية العامة الإتحادية للشغل (CGTU) ذات التوجه الشيوعي الثوري الذي يجمع بين المطالب المهنية الإجتماعية والمطالب الثورية ضد الهيمنة الكولونيالية[2].

- الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CFTC) التي تأسست في سنة 1919م[3]، إقتصر وجودها بالجزائر على العنصر الأوربي مثلها مثل الكونفدرالية للشغل(CGT)، وكان تركيزها أكثر على العمال والموظفين وكذا عمال المصالح العمومية الأوربيين[4].

بالإضافة إلى ميزة إرتباط النشاط النقابي الجزائري بهذه المركزيات النقابية الفرنسية، فقد تميزت كذلك هذه الفترة بحدث سياسي هام وهام جدا؛ وهو وصول الجبهة الشعبية الفرنسية للحكم عام 1936م، فكيف كان وصولها و طبيعة حكمها، خاصة فيما تعلق بالنشاط النقابي؟

V. ظروف وصول الجبهة الشعبية للحكم وأهم مميزات حكمها الاستعماري :

كانت فرنسا تفتقد لحكومة قوية قادرة على تحقيق ماكانت تحتاجه فرنسا من إستقرار وإصلاح ومجابهة قوية للمشكلات، فقد توالت على الحكم عدة حكومات بين عامي 1919- 1934م كان متوسط عمرها- الحكومات- لا يتجاوز ثمانية أشهر[5]. فكما أشرنا سابقا فقد تسببت الأزمة الإقتصادية العالمية بمآسي

---

1 - يرمز للكونفدرالية العامة للعمل بالأحرف CGT وهي عبارة عن تكتل نقابي فرنسي أسس سنة 1895م، غير أنه إنقسم سنة 1921م، فنتج عن هذا الإنقسام ظهور الكونفدرالية العامة للعمل الموحدة، والتي يرمز لها بـ CGTU. وإستمر الشقاق بين الكونفدراليتين إلى غاية 1936م. أنظر: عبد حميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914- 1939) ويليه نصوص ووثائق في التاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1900)**، مج04، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص118.

2 - خلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954- 1962**، مرجع سابق، ص22.

3 - René GALLISSOT: syndicalisme ouvrier et question nationale en Algérie, les positions de la CGT dans les années 1930- 1935, le mouvement sociale, n° 66, février- mars1969, pp3-6.

4 - خلوفي بغداد: **الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954- 1962**، المرجع السابق، ص ص 24- 25.

5 - شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة- مصر، 2000، ص 256.

عديدة أثرت سلبا على واقعها، نتيجة تفشي البطالة وإنخفاض الأجور وتردي أحوال الفلاحين والمزارعين الفرنسيين، إذ مال غالبية الرأي العام الفرنسي نحو اليسار، بالإضافة إلى عظمة وتعاضد الجماهير الشعبية الكادحة والوسطى أيضا للحزب الإشتراكي الراديكالي. و لهذا لم تكن الأزمة الإقتصادية وآثارها القاسية السبب الوحيدة المباشر لتشكيل الجبهة الشعبية؛ بل تزامن مع ذلك تغلغل الأفكار الفاشية داخل المجتمع الفرنسي الرافض في غالبيته لمثل تلك الأفكار، وكان ذلك إيذانا لبداية سلسلة من الإضرابات وتشكل لجان لأجل الكفاح المسلح والتصدي لهذه الأفكار[1].

غالبا ما يجري الحديث عن سنة 1936م بإعتبارها عام مكاسب الجبهة الشعبية، ولكن إذا كان العمال قد إنتزعوا حقوقا في تلك السنة، فمرد ذلك أولا وقبل كل شيئ إلى موجة الإضرابات في شهري ماي وجويلية. فقد أصيبت فرنسا بالشلل الكامل بسبب الإضراب الكبير الذي لم تشهد له مثيل، شاركت فيه كل الطبقة العاملة تقريبا.

تمتد جذور هذا النجاح في ظل الأزمة التي أصابت العالم الرأسمالي برمته إلى سنوات 1930 و 1934م، بمشاركة 12 مليون عامل عاطل تام أو جزئي عن العمل في هذا الإضراب، إلى المسيرة التي نظمت يوم: 06 فيفري 1934م وأخذت طابعا سياسيا من طرف ميليشيا اليمين المتطرف (صليبان النار) و (العمل الفرنسي) أمام الجمعية الوطنية، تسببت في سقوط الحكومة بعد ليلة من الإشتباكات مع الشرطة. وبعد عام من وصول هتلر لسدة الحكم في ألمانيا، فكان التخوف من إنتصاره.

سبب سقوط الحكومة بعد ليلة اشتباكات مع الشرطة .بعد عام من وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا، فكان التخوف من انتصار جديد للفاشية ما دفع بالعمال إلى التعبئة والمشاركة بكثافة في الإضراب والتظاهر يوم: 12 فيفري 1934م تلبية لنداء المنظمات العالية. فكان هذا الحدث الذي تميز بالإرادة في النضال والتطلع إلى الوحدة بين العمال فرصة أستثمرها القادة الإشتراكيون والشيوعيون في تشكيل تحالف الجبهة الشعبية في جويلية 1935م، بمشاركة أيضا الحزب الراديكالي، المشكل من السياسيين القدامى للجمهورية الثالثة[2]. و إنظام نجم شمال إفريقيا الجزائري[3]، وكان الهدف من هذا التحالف الدعوة للنضال من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية، وعن خبز العمال وعن السلام. غير أن البرنامج إقتصر على ما قبل به الراديكاليون و لم يتضمن أي إجراء في صالح العمال.

1 - أحمد بهاء عبد الرزاق: **الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا 1935- 1938م**، مجلة التربية للبنات للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، ع17، السنة التاسعة، 2015، ص345.

2 - la lutte ouvrière : organe de region parisienne du parte ouvrier française de travaille de la IV internationale, juillet 1934, pp1-2.

3 - بنيامين سطورا: **مصالي الحاج 1898- 1974 – رائد الوطنية الجزائرية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص122.

لقد دافع النجم عن موقفه ومكانته إلى جانب الشعب الفرنسي في دعم البروليتاريا في المعركة من أجل الحريات الديمقراطية والعمل والخبز والكرامة. وعن وجودها- المكانة- في وسط اليسار والحركة الإشتراكية الديمقراطية. فكانت مشاركته في هذه الإضرابات التي قررتها CGTU بتاريخ: 12 فيفري 1934م، حيث شارك فيها العمال المهاجرين في المدن الكبرى، كالجزائر ضم 12 إلى 15 ألف عامل نصفهم تقريبا جزائريون، و وهران وسيدي بلعباس وقسنطينة وبيرغو، تلبية لنداء الحزب الشيوعي الفرنسي و (CGTU). وبعد تردد وإلحاح من الحزب الشيوعي إنظم النجم إلى الجبهة الشعبية وشارك في مظاهرات مكونة من 10.000شخص في 14 جويلية 1935م على أمل تحقيق مصالح وآمال العمال الجزائريين و المغاربة ومحاربة الأمبريالية والفاشية[1]. لاسيما منها قانون الأهالي وقوانين الغابات والإجراءات الإستثنائية، والمطالبة بالحريات النقابية بتطبيق قوانين 1884، 1920، 1924م[2].

لقد إزدادت حدة المظاهرات، مثل التي جرت في 16 فيفري 1936م شارك فيها أكثر من نصف مليون شخص في باريس، فازت بعدها الجبهة الشعبية في إنتخابات 26 أفريل و 03 ماي 1936م بدعم اليساريين. كما إستطاع الحزب الشيوعي مضاعفة عدد الأصوات لصالحه وبلغت 1.5 مليون ناخب. إلى جانب هذا كانت هناك مشاركة عمالية واسعة في الإضرابات والمظاهرات يوم 01 ماي، وفي 11 ماي 1936م أضرب عمال معامل بريغة في لوهافر و لاتيكوير وتولوز محققين مطالبهم. كما قام عمال مصانع شركات نيوبور بإحتلال أماكن العمل في كل من: إيزي لي كولينو و لافاليت بسانت وان. وشيئا فشيئا توسعت الحركة الإحتجاجية وإستمرت الإضرابات التي عبر عنها "تروتسكي" في 9 جوان في مقال له بعنوان: " الثورة الفرنسية بدأت": « **تأخذ الحركة شكل وباء، تمتد العدوى من مصنع إلى آخر، ومن حرفة إلى أخرى، ومن حي إلى حي...ماحدث، ليس إضرابات حرفوية، ليست حتى إضرابات، إنه الإضراب إنه تجمع المظلهدين في واضحة النهار ضد الظالمين، إنه البداية الكلاسيكية للثورة... تحركت الطبقة برمتها يستحيل إيقاف هذه الكتلة الهائلة بكلمات** ». و كانت نتيجة هذا الوضع وخطورته بتقدم تنازلات كبيرة من طرف أرباب العمل من أجل وقف الحركة حتى تتمكن فيما بعد من إستعادة موقعها.

أدرك أرباب العمل خطورة الأمر، ووافقوا على تقديم تنازلات وطالبوا ليون بلوم[3] بالإسراع في إبرام إتفاق يقضي بزيادة الأجور مقابل إخلاء المصانع، ولهذا جاء إتفاق ماتينيون الذي يعترف بحق ممارسة العمل

1 - بنيامين سطورا : مرجع سابق: ص ص122- 127.

2 - محفوظ قداش و محمد قنانش: **نجم شمال إفريقيا 1926- 1937- وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص101.

3 - ليون بلوم: سياسي وكاتب فرنسي ولد في باريس عام 1872م وتوفي عام 1950م، كان معارضا لأفكار الكومنترن، بعدها أصبح رئيسا لفرع الحزب الإشتراكي الفرنسي (S.F.I.O). ترأس حكومة الجبهة الشعبية وأصبح رئيسا للحكومة الفرنسية عام 1946م. أنظر:

النقابي، وإنتخاب مندوبي العمال، ومبدأ الإتفاقيات الجماعية وبزيادة الأجور، وقوانين أسبوع العمل من 40 ساعة وعطلة مدفوعة الأجر. لكن القصد من هذه الإتفاقية لم يكن سوى دفع العمال إلى العودة للعمل من طرف قادة الإتحاد للعمل والحزب الشيوعي، فأين من هذه المطالب لم يتحقق، بل العكس فقد ضاعف بلوم بعد شهور موالية التنازلات لصالح أرباب العمل، وساعدهم في إستعادة ماكانوا قد إضطروا إلى منحه، وعلى إستعادة سلطتهم ميزان القوى لصالحهم في المقاولات. كما اقدمت على وضع حد لنشاط الحزب الجزائري في جانفي 1937م بدعوى أن قادته يريدون القطيعة التامة بين الجزائر وفرنسا وليست لديهم رغبة لقبول مشروع الإندماجي الذي تقدم به رئيس الحكومة الشعبية بلوم[1]، حيث عبر مصالي الحاج على هذا الحدث من خلال جريدة الأمة الصادرة بتاريخ 20 جانفي 1937م في مقال عريض "**لقد خانونا، الجبهة الشعبية وحلفائها**"، فكانت بداية الحرب بين الوطنيين والشيوعيين إعتقل على إثرها مصالي الحاج رفقة خمسة من قيادي حزب الشعب يوم: 27 أوت 1937م.

وعليه تبقى إضرابات ماي وجوان 1936م، إستعراضا لقوة هائلة للعمال، ودليل على قدرتهم على التنظيم وشل الإقتصاد والضغط على الطبقات الحاكمة من جهة ، ومن جهة أخرى تعد تعبير عن أحد أشكال الخيانة لتطلعات الطبقة العاملة من قبل المنظمات التقليدية، وفرصة لتغيير مسار التاريخ[2]. وخيبة أمل الشعوب المستعمرة وخاصة الطبقة العاملة التي إزدادت وعيا ونضالا..

VI. الوضع النقابي للطبقة العمالية الجزائرية 1919- 1936م:

لقد كان للطبقة العاملة الجزائرية نشاطا نقابيا حثيثا في هذه الفترة ، حيث إتخذ أشكال ومظاهر عدة مست جوانب مختلفة نذكر أهمها:

1. **الإنخراط في صفوف النقابات الفرنسية:** في هذه الفترة يمكن القول أن جميع النقابات العمالية في الجزائر كانت تابعة للكونفدرالية العامة للشغل CGT ، وكانت تضم سوى بضعة آلاف من المنتسبين عموما، ففي عام 1931م كان مجموع المنتسبين مثلا إلى الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة (CGTU) يتراوح بين 11.500 نقابي إلى 13.500 نقابي، وفي عام 1935م من 11.500 إلى 13.000 عامل نقابي[3].

كما تميز النضال النقابي في هذه الفترة بقلة عدد النقابيين الجزائريين بسبب الضعف العددي للبروليتاريا الصناعية الجزائرية، حيث نجد من أصل تسعين 90 ألف عامل سنة 1935م يوجد حوالي 45

- Encyclopedique, Larousse, paris, 1981, p 1173

1 - عمار بوحوش: **العمال الجزائريون في فرنسا- دراسة تحليلية**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص102.

2 - la lutte ouvrière : Op.cit, pp1-2.

3 - عبد العزيز وطبان: **الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830- 1985**، ط01، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العالية وبحوث العمل، الجزائر، 1992، ص332.

ألف عامل جزائري فقط، ومن بين 10 آلاف منخرط في النقابة يوجد ألف جزائري فقط[1]، أي ما نسبته 10% من مجموع النقابيين الفرنسيين[2]، وهذا راجع إلى القوانين والإجراءات التعسفية المطبقة على الجزائريين

2. **هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا:** لقد تحكمت ظروف عدة ومعقدة ومتقاطعة في دفع الكثير من الشباب والأسر إلى الهجرة بإتجاه الضفة الجنوبية للقارة الأوروبية ولا يمكن لمجموعة من الدوافع أن تكون لها الأسبقية والأهمية من حيث الترتيب دون إعتبار لباقي الأسباب الأخرى في جر الجزائريين إلى الهجرة، وإنما تتفاعل كلها بصيغة تكاملية. وتبقى الظروف المحيطة بمعيشة الجزائريين من غذاء وكساء ودواء وخدمات وشغل في ورشات صناعية أو في الحقول الزراعية هي الدافع الأقوى المتسبب في هذه الحركة. يضاف إلى هذا سعي فرنسا إلى تعويض الخسائر التي تكبدتها خلال الحرب الكونية الأولى، وذلك بالإعتماد على سواعد العمال الجزائريين في مسألة البناء والتشييد، حيث بلغ عدد هؤلاء العمال بفرنسا سنة 1924م حوالي 100.000 عامل، و لأن الجزائر لم تكن آهلة بالسكان في هذه الفترة إحتج المعمرون الاجانب بالجزائر على فقدان اليد العاملة الجزائرية، التي كانت تستغل بأثمان بخصة، ونيابة عن الجالية الفرنسية بالجزائر، أصدر الوالي العام قرارا سنة 1924م يقضي بفرض رقابة مشددة على هجرة الجزائريين نحو فرنسا، وبهذا إستطاع المعمرون من تقليل عدد المهاجرين إلى فرنسا[3].

يضاف إلى هذا مرسوما آخر صدر يوم 04 أوت 1926م من طرف الإدارة الفرنسية، يقضي بعدم السماح لأي مواطن جزائري أن يهاجر إلى فرنسا إلا إذا سلم الوثائق التالية[4]:

- بطاقة تعريف تحمل صورة عليها علامة تشير إلى أن الراغب في الهجرة لفرنسا قد أدى الخدمة الوطنية.
- شهادة من إدارة الشرطة تثبت أن الشخص لم يرتكب أية جناية.
- شهادة طبية تبين أن صاحب الطلب ليس به مرض وأنه يحمل معه تلقيح.

ثم تلى هذا المرسوم قرارا آخر صدر يوم 04 أفريل 1928م وشمل قوانين إضافية تقضي بإلزام كل عامل يريد التوجـــه لفرنسا أن يضع مبلغا من المـــال كرهينـة وان يأخـذ معـه 150 فرنـك فرنسـي قديم على

1 - محمود آيت مدور: **الحركة النقابية المغاربية بين 1945- 1962 – الجزائر وتونس نموذجا**، مرجع سابق، ص22.

2 - عبد المالك خلف التميمي: **أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية**، تص: نصر الدين سعيدوني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص154.

3 - عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة- أسباب الهجرة لفرنسا**، مج01، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 2007،ص40.

4 - المرجع نفسه، ص41.

الأقل[1]. إذن هي كلها إجراءات تخدم السياسية الإقتصادية الفرنسية الهادفة إلى الحد من هجرة العمال الجزائريين نحوها.

3. **الحركة المطلبية (الإحتجاجات و الإضرابات) :** بهدف تحقيق المطالب الإجتماعية المتمثلة في رفع الأجور وتطبيق نظام الأيام[2] في اليوم ثماني ساعات[3]. عرفت الجزائر سنوات 1927-1929م، سلسلة من الإضرابات التي شملت مختلف العمالات، منها 14 إضراب في وهران يحوي 3888 مضرب (منها ستة ناجحة وخمسة مخفقة)، 22 إضراب في عمالة الجزائر مع 2377 مضربا، أما عمالة قسنطينة فعرفت 13 إضرابا مع 1720 مضرب[4].

أما في سنوات الثلاثينات فقد كانت الإضرابات متعددة وشملت قطاعات عدة، كما تميزت بطبيعة مطالبها الإجتماعية والمهنية أيضا، وقد بلغت حسب الإحصائيات 81 إضرابا بين سنوات 1930-1935م[5]، كانت سببا في خلق تقارب بين المطالب المهنية والوطنية، خاصة وأن هذه الفترة عرفت ميلاد الحركة السياسية الوطنية الجزائرية[6]. وتعد هذه الحركة الإحتجاجية بمثابة رد فعل من الطبقة العاملة تجاه التميز الإجتماعي خاصة فيما تعلق بقضايا عالم الشغل (الأجور، العطل، المنح، التأمين، ساعات العمل، الإستغلال الفاحش...إلخ).

VII. الأوضاع النقابية في الجزائر خلال سنوات 1936- 1939م:

عرفت كل من فرنسا والجزائر تحولا سياسيا مهما خلال سنة 1936م، حيث فازت الجبهة الشعبية في الإنتخابات التشريعية التي جرت في نفس السنة[7]. فكان هذا الحدث بمثابة مرحلة فاصلة في تاريخ الحركة الحركة النقابية الجزائرية نظرا للتطورات التي حدثت على أكثر من مستوى[8] والتي نوجزها فيما يلي:

1. على مستوى القوانين المتعلقة بالنشاط النقابي والمطالب الإجتماعية: في هذا الشأن نصت إتفاقية ماتنيون (matignon) في جوان 1936م، على حق العمال في إنتخاب ممثلين عنهم، يكونون وسطاء

1 - عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة- أسباب الهجرة لفرنسا**، مرجع نفسه ، ص42.

2 - تم التصويت على هذا القرار في: 01 ماي 1919م، لكنه لم يطبق منذ ذلك التاريخ.

3 - Diemert J.P: le syndicalisme en Algérie 1919- 1938, p54.

4 - Diemert J.P, op.cit, p53.

5 - Nora BENALLEGUE: le mouvement gréviste en Algérie dans les annes 1930- 1935, serie education ouvrier, organisation arbe du travail, I.A.E.O.R.T, Alger, mai 1991, p83.

6 - Nora BENALLEGUE: Op.cit, p83.

7 - محمد قنانش: **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 68-69.

8 - عبد القادر جغلول: مرجع سابق، ص 154.

بينهم وبين الإدارة، وحددت دورهم في: « رفع مطالب العمال الفردية المتعلقة بتطبيق تعريفات الأجور، وقانون العمل، والقوانين الأخرى التي تخص حماية العمال، وقواعد النظافة والأمن »[1]. كما عقدت الجبهة الشعبية الفرنسية مؤتمرا كبيرا في الجزائر حضره ممثلوا عن المنظمات السياسية والنقابية الجزائرية، وتلبية لمطالب المؤتمر أعلن إتخاذ قرارات أهمها إلغاء القانون الخاص بالجزائريين، وتطبيق التدابير الإجتماعية المطبقة في فرنسا على العمال الجزائريين، بالإضافة إلى تحديد العمل بـ40 ساعة في الأسبوع. وبهذا تغيرت الظروف السياسية في الجزائر وعرفت نوع من المناخ الديمقراطي خاصة بعد إلغاء قانون الأهالي الذي سمح لبعض الجزائريين الوصول رسميا إلى مسؤوليات نقابية، كما تضاعف عدد النقابيين بصورة ملحوظة[2].

2. **على مستوى الهجرة لليد العاملة الجزائرية:** لقد تغيرت الأوضاع في سنة 1936م في هذا الجانب، وذلك بعد مجيء الجبهة الشعبية إلى الحكم، هذه الأخيرة أظهرت رغبتها في في تحسين أوضاع المهاجرين الجزائريين، حيث إتخذت قرارا إيجابيا يوم 17 جويلية 1936م يقضي بإلغاء مرسوم 04 أوت 1926م، الذي كان يفرض قيودا على إلتحاق العمال الجزائريين بفرنسا، وأعطت تعليمات أخرى للمسؤولين لتسهيل عمليات تنقل الجزائريين إلى فرنسا، وهي تعليمات لم يعارضها المعمرون هذه المرة، لأن اليد العاملة الجزائرية كانت متوفرة وتفوق حاجياتهم. كما إزداد عدد الجزائريين سنتي 1921 و 1936م بأكثر من مليون نسمة. ونتيجة لهذه السياسة الجديدة للجبهة الشعبية تجاه الهجرة العالية إلى فرنسا إزداد عدد العمال المتوجهون إليها، حيث بلغ عدد المهاجرين سنة 1937م حوالي 46.562 مهاجر[3]. وعشية الحرب العالمية الثانية كان نحو 120.000 جزائري يقيمون بفرنسا، وفي تحقيق جرى عام 1937م، بين عدد العاطلين عن العمل بـ: 19.000 شخص، مقابل 73.000 عاملين، أي بنسبة 26% منهم 7.000 فقط يتقاضون المنحة العائلية[4].

3. **الحركة المطلبية (الإحتجاجات والإضرابات) :** شملت الحركة المطلبية والإضرابات في الجزائر عام 1936م قطاع التجارة والصناعة، كما مست أيضا قطاع الفلاحي الذي كان مبعثرا وغير منظم قبل هذه السنة.

---

1 - زيبري حسين: مرجع سابق، ص 28.

2 - سعد توفيق عزيز بزاز: مرجع سابق، ص 159.

3 - عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة "أسباب الهجرة لفرنسا"**، مرجع سابق، ص ص 42- 43.

4 - سعدي بزيان: **دور الطبقة العاملة الجزائرية المهاجرة في ثورة نوفمبر 1954م**، أعمال ملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال 1830-1962، المنعقد بالفندق الأوراسي، يومي 30-31 أكتوبر 2006م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص189.

تشير الإحصائيات إلى وقوع حوالي 220 إضرابا شارك فيه حوالي 52.885 مضربا عام 1936م نصفهم من الجزائريين[1]، وكان بعض هذه الأحداث عبارة عن تظاهرات إحتجاجية من تنظيم فئات مختلفة من المجتمع بسبب غلاء المعيشة أو نقصها، مثال ذلك المظاهرة التي نظمها العاطلات عن العمل بالجزائر العاصمة في 24 مارس 1936م، إحتجاجا على رفض بلدية الجزائر تزويدهن بالخبز[2]. وفي الفاتح من شهر ماي 1936م تظاهر 11 ألف عامل بالجزائر العاصمة، و6 آلاف بوهران رغم قرار المنع الصادر من طرف رئيس البلدية لومبار الفاشي lambert [3]. والملاحظ على هذه الحركة المطلبية أنها وقعت بعد توقيع إتفاق ماتينيون.

لقد مست الإضرابات قطاعات أخرى عدة ومختلفة كالبناء، حيث أضرب عمال بعض الورشات يوم: 10 جوان 1936م ليمتد إلى باقي الورشات في ضواحي العاصمة كالحراش وحسين داي، وعددها 54 ورشة. ثم إمتدت الحركة لتشمل قطاع التجارة والتعدين وعمال الصباغة وعمال السفن والنقل، حيث إستمر الإضراب شهرا كاملا. وكذلك الحلاقون وعمال التنظيف وصباغة الملابس. وفي 13 جوان من نفس السنة مست الإضرابات مصانع المواد البترولية التي تبعتها عملية إحتلال أماكن العمل من قبل المضربين[4].

كما شملت هذه الحركة أيضا عمال المطابع وبائعي السمك. وفي 03 أوت إنطلقت حركة إضرابية أخرى في مناجم الونشريس وكان عدد المضربين 400 عامل[5]، حاولت السلطة الإستعماري منعهم بالقوة العسكرية، فاستعانت بفرقة من القناصين السينغاليين مكونة من 100 جندي لمواجهة 6 إلى 7 آلاف عامل[6].

أما في عمالة قسنطينة فقد بلغ عدد الإضرابات 09 إضرابا. في حين سجلت 06 إضرابات في قسنطينة وسكيكدة و05 في عنابة و20 في جيجل وواحد في قالمة، وطال أمد هذه الإضرابات في قطاع البناء. كما أن بعضها خرج فيها الوضع عن السيطرة ووصل لحد إطلاق النار على المضربين، مثال ذلك ما حدث في 25 جوان 1936م بمقر الشركة الإفريقية للخشب[7].

---

1 - Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, Op.cit, p.11.

2 - lute sociale: du 07 au 21 avril 1936.

3 - Algérie ouvrière : du 21 avril au 07 mai 1936.

4 - محمود آيت مدور: **الحركة العالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830- 1962 بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري**، مرجع سابق، ص ص 161- 163.

5 - la dépêche algérienne : 18 juin 1936.

6 - la dépêche algérienne : 05 aout 1936.

7 - محمود آيت مدور: **الحركة العالية في الجزائر إبان الحقبة الإستعمارية 1830- 1962 بين النضالات الإجتماعية والكفاح التحرري**، مرجع سابق، ص ص 164- 165.

أما فيما يخص القطاع الفلاحي فقد كانت وضعيته قبل سنة 1936م مبعثرة هنا وهناك على بعض المراكز الفلاحية، وعليه رأى بعض مناضلي الكونفدرالية للشغل (CGT) المحسوبين على التيار الشيوعي ضرورة تنظيم هذه الفئة العمالية لتقوية الكونفدرالية وتحقيق مكاسبها. ويقول في هذا الشأن عمار أوزقان:« لم أنسى أفق التحرر الوطني الذي جعلناه تكتيكيا في المرتبة الثانية من حيث الأولويات، ولهذا إعتبرنا مسألة تنظيم عمال القطاع الفلاحي كمبدأ للكفاح الإيديولوجي: لا إنتصار نهائي على الخبز وعلى الديمقراطية وعلى الأرض، لا يمكن تحطيم الفاشية - وبعدها القضاء على النظام الإستعماري – بدون تعبئة الطبقة السياسية المتمثلة في بروليتاريا الأرياف والفلاحين الفقراء»[1]. والملاحظ هنا أن الإضرابات الفلاحية عن العمل قد مست فقط مزارع الكولون الأوربيين، ولم تمس باقي الممتلكات الزراعية الكبرى والوسطى للفلاحين الجزائريين، وهذا فيه مدعى للإعتقاد بأن هذه الإضرابات كان لها طابع وطني، وأنها جاءت كرد فعل ضد سياسة التعمير والإستيطان الفرنسية[2]. ولعل تهافت الفلاحين في دفع الإشتراكات وشراء بطاقات الإنخراط من لدن ممثلي الفروع النقابية وخاصة سنة 1937م، رغبة منهم في التخلص من ظلم الكولون[3]؛ لدليل على هذا الطرح.

4. على مستوى المشاركة النقابية للعمال الجزائريين: نسجل في الفترة مابين عامي 1936 و1938م، تحول عميق في يخص هذا الجانب، فبعد أن كانت النقابات العمالية في بداية القرن العشرين لا تضم سوى بضعة آلاف من المنتسبين أصبحت عام 1938م تضم في الإتحادات الإقليمية الثلاثة للكونفدرالية العامة للشغل حوالي 120 ألف منتسب، كما رافق ذلك تغير جذري في تمركز الحركة النقابية على المستويين المهني والجغرافي على حد السواء.

وحسب جريدة L'Algérie Ouvrière نسجل أن عدد المنتسبين في جانفي 1936م حوالي 6000 عامل وفي جوان من نفس العام كان عدد العمال 40000 عامل، وفي أفريل 1937م بلغ 50.000 عامل يتراوح عدد المنتسبين بين 13.000 إلى 15.000 منتسب في ديسمبر 1937م، بين 19.000 إلى 23.000 منتسب في ديسمبر 1938م. وهذا في الإتحاد الجهوي لمدينة الجزائر وحدها، أما في وهران فهو كالتالي:

---

1 - Amar OUZGANE, Le PCA au service des populations d'algerie, Rapport à la conférence des 23 et 24 September 1944, édition liberté, alger, (s.a), p94.

2 - بن داهة عدة: **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962**، ج02، طبعة خاصة وزراة المجاهدين، الجزائر، ص 205.

3 - المرجع نفسه، ص ص 197- 198.

من 3 آلاف إلى 4 آلاف في جانفي 1936م، وفي حدود 20.000 في ديسمبر 1936م، وكذلك 30.000 منتسب في جوان 1937م، و 45.000 منتسب في بداية 1938م.

أما في مجموع الجزائر فكان هناك 12.000 منتسب في جانفي 1936م، و 65.000 منتسب في جانفي 1937م، و 90.000 منتسب في جوان 1937م، و120.000 منتسب في جانفي 1938م.

وبهذا نلاحظ أن عدد النقابيين خلال عامين تضاعف بصورة ملحوظة، ومس الإتحادات الجهوية الثلاثة في الجزائر. كما نسجل إرتفاع في نسبة النقابيين الجزائريين إلى حدود 40- 50 % عام 1938م، بعد أن كانت أقل من 1% من العمال عام 1914م، وأقل من 10% حتى عام 1930م[1].

5. على مستوى عدد الفروع النقابية: تزايد عدد النقابات بعد مجيء الجبهة الشعبية للحكم، ومثال ذلك شهد الغرب الجزائري ولأول مرة ميلاد ثلاث فروع نقابية فلاحية: الفرع النقابي لحمام بوحجر وعلى رأسه المناضل الشيوعي" سماحي نعيمي"، والفرع النقابي لسفيز ف (mercier le combe) ، وفرع سيدي بلعباس[2]. فقبل حلول شهر جوان 1936م حتى بلغت الفروع النقابية للفلاحين ولعمال الأرض معظم المدن. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدولين التاليين:

الجدول الأول: الفروع النقابية التي نشأت قبل جوان 1936م[3].

المـدن	عدد الفروع النقابية	المـدن	عدد الفروع النقابية
وهران	29	تلمسان	01
مستغانم	02	سعيدة	01
سيدي بلعباس	01	بني صاف	01
المجموع		**35**	

الجدول الثاني: الفروع النقابية التي نشأت بعد جوان 1936[4]**:**

المـدن	عدد الفروع النقابية	المـدن	عدد الفروع النقابية
وهران	31	باريغو (المحمدية)	02
حمام بوحجر	01	تيارت	02
سيدي بلعباس	06	غليزان	02

1 - عبد العزيز وطبان: مرجع سابق، ص ص 332- 335.
2 - بن داهة عدة: مرجع سابق، ص 197.
3 - المرجع نفسه، ص 201.
4 - نفسه، ص 201.

تلمسان	08	آرزيو	01
عين تموشنت	02	بوحنيفية	01
المجموع		56	

يتضح من خلال الجدولين أن مجموع عدد الفروع النقابية بعد جوان 1936م تزايد أكثر من ذي قبل في مدن القطاع الوهراني، وهذا فيه دلالة على سعي العمال الجزائريين لإنشاء نقابات وطنية بهدف الدفاع عن مصالح العمال الجزائريين[1].

الخاتمـــــة :

لقد تسببت الأزمة الإقتصادية سنة 1929م في تفاقم المشاكل الإجتماعية والإقتصادية للطبقة العمالية الجزائرية وخاصة منها المجتمع الريفي، يضاف إلى هذا السياسة الفرنسية المجحفة تجاه الأهالي عموما والعمال خصوصا، وكذا الإستبداد المفرط من طرف الكولون وأرباب العمل ضد الطبقة الشغيلة، خاصة في ثلاثينات من القرن 20م، لكن بعد مجيء الجبهة الشعبية للحكم خلال سنوات 1936- 1939م شكل محطة تاريخية مهمة ، حدث إنفراج في الجزائر أتاح الفرصة لنمو وتطور الحركة العمالية والنقابية الجزائرية، حيث يمكن رصد هذه التغيرات في النقاط التالية :

- كثرة الإضرابات ساعدت على تغلغل النقابات داخل الأرياف على مستوى العمالات الثلاثة، وساهمت أيضا في كسر الحاجز الإيديولوجي والسياسي ما بين العمال الجزائريين والأوربيين بإعتبارهم مشاركين كلهم في هذه الإضرابات، وتعرضوا جميعا ودون تمييز للإضطهاد، كما سمحت هذه الإضرابات لبعض الجزائريين للوصول إلى مناصب مسؤولية داخل الحركة النقابية بعد تساهل الجبهة الشعبية في تطبيق قانون الأنديجينا.

- أدى إنخراط الفلاحين والعمال الزراعيين في الفروع النقابية للعمال الزراعيين تحت تأطير (CGT) إزدياد الإدارة الفرنسية تخوفا ، فاتخذت لأجل هذا إجراءات لمراقبة مسؤولي الفروع النقابية.

- كان للصراع الإيديولوجي بين النقابات الفرنسية (CGT) و (CGTU) في إستقطاب اليد العاملة الجزائرية- الزراعية والفلاحية- ونمو النشاط الشيوعي في هذه الفترة (1936- 1939م) الأثر في الإخلال بالحالة النفسية والإجتماعية والإقتصادية لسكان القرى و المداشر.

1 - الخطيب أحمد: **حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب**، الجزائر، 1986، ص ص 198- 200.

- التحلي بروح التظامن والدفاع عن المصالح العمال بين الطبقة العاملة الجزائرية والتعبير عنها من خلال القيام بالإضرابات المساندة مثال ذلك؛ إضراب عمال معاصر الزيت والعنب في مدينتي مستغانم ومزغران، تضامنا مع عمال مستغانم الذين توقفوا عن العمل.

- كذلك نمو الوعي الوطني لدى العمال الجزائريين وخاصة منهم المزارعين والفلاحين ، وهذا ما نلاحظه من خلال الإضرابات الفلاحية التي مست فقط مزارع الكولون الأوربيين، ولم تمس باقي الممتلكات الزراعية الكبرى والوسطى للفلاحين الجزائريين.

- تزايد عدد الفروع النقابية خلال هذه الفترة -الجبهة الشعبية- مقارنة بسنوات السابقة لعام 1936م وخاصة في القطاع الفلاحي والزراعي.

- تزايد نسبة المشاركة النقابية للعمال الجزائريين خاصة في سنوات 1936- 1938م. وخاصة في قطاع البناء، و صفوف الكونفدرالية العامة للعمل الموحدة (CGTU) لطابعها الثوري.

- تزايد حدة الصراع والدعاية النقابية بين (CGT) ذات التوجه الإصلاحي و (CGTU) ذات التوجه الثوري، من أجل إستقطاب أكبر عدد من العمال الجزائريين، حيث إستغل الجزائريون هذا التنافس في نضالهم النقابي.

- لقد أصبحت النقابة الجزائرية بحق حركة إجتماعية حقيقية تساهم في تكوين وعي طبقي للطبقة العاملة الجزائرية الحديثة، كما شكلت الفروع النقابية في هذه السنوات جيلا جديدا من المناضلين الذين سيلعبون دورا هاما بعد 1945م.